

Distr.: Limited
26 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الجزء الرفيع المستوى المخصص لرؤساء الدول والحكومات -
في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية: فرص جديدة لتحقيق
النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية

الأونكتاد الثالث عشر

المعقد في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢

موجز من إعداد أمانة الأونكتاد

الجزء الرفيع المستوى المخصص لرؤساء الدول والحكومات - في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية: فرص جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية

١- بحث الجزء الرفيع المستوى موضوع الفرص الجديدة لتحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وركز هذا الجزء، بحسب الممارسة المتبعة في دورات الأونكتاد، على القضايا الراهنة المتعلقة بمنطقة البلد المضيف. وترأس الجزء الرفيع المستوى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد ناصر عبد العزيز الناصر، وألقى رئيس المؤتمر السيد حمد بن عبد العزيز الكواري كلمة في الاجتماع. وتحدث وزراء من غانا والنيجر وتونس بالتفصيل عن تجارب بلدانهم في التعامل مع التكاليف والمزايا الاقتصادية والاجتماعية للتحرر الاقتصادي والعملة. وأدار الأمين العام للأونكتاد المناقشة التي أسهم فيها وزراء ورؤساء وفود من الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، وزامبيا، وفيت نام، ومصر، وجامعة الدول العربية.

٢- ومن بين طائفة المسائل التي جرى تناولها في المناقشة، أعرب عن قلق خاص إزاء التأثير المحدود للإصلاحات الاقتصادية التي أُخذ بها في السنوات الأخيرة في الكثير من البلدان في المنطقة وفي مناطق أخرى على العمالة والدخل والتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وفي الكثير من الحالات، أدت الإصلاحات التي أُدخلت على السياسة الاقتصادية إلى تحقيق نموٍ مثير للإعجاب، وإلى توسّع كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحقيق زيادات ملحوظة في أحجام الصادرات وكذلك في قيمتها. بيد أن المتكلمين رأوا أن الكثير من النمو الذي يحرّكه الاستثمار كان قائماً على كثافة رؤوس الأموال ومتركزاً في صناعات المعادن والفلزات والطاقة، وأخفق في توليد فرص عمل، ولم يحقق إلا القليل من الآثار التبعية في الاقتصاد بشكل عام. وفي بعض الحالات، لم يستمر النمو، وزادت حالات عدم المساواة والضعف الاقتصادي. واقرنت هذه الإخفاقات الاقتصادية، بنسب مختلفة، بالسخط السياسي مما أدى إلى إثارة اضطرابات سياسية.

٣- وذكر المشاركون في المناقشة الارتفاع الشديد في البطالة بوصفه المشكلة الأكثر إلحاحاً التي تواجه البلدان النامية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. وأشاروا إلى المفارقة المتمثلة في البطالة المرتفعة أو المتزايدة، في الكثير من البلدان، على الرغم من المعدلات المرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام. واعتُبر إيجاد فرص عمل للشباب تحدياً حاسماً الأهمية بشكل خاص في الحالات المختلفة التي ذُكرت في المناقشة، ولا سيما أن الشباب المتعلم يشكل نسبة كبيرة من السكان العاطلين عن العمل رغم قدرتهم عليه. وتبلغ نسبة الشباب في بعض بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبلدان شمال أفريقيا ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من مجموع عدد السكان. وأعرب المتكلمون عن قلقهم إزاء "الجيل الضائع من الشباب" ما لم يجر التعجيل بتوليد فرص عمل.

٤- وأكد المتكلمون أن على الدول أن تتبع سياسة استباقية، إلى جانب السياسات التي تدعم خلق فرص العمل وإنشاء مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحدد المتكلمون التدابير التالية للتعجيل بخلق فرص العمل: وضع سياسات محددة الهدف تتعلق بالدخل تشمل برامج مَنَح دراسية للعاطلين عن العمل، وبرامج تمول من المال العام لمساعدتهم على استعادة مهاراتهم، وبرامج لتطوير مؤسسات الأعمال تُوجّه إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسياسات صناعية مركزة قطاعياً، وتدابير لتوسيع نطاق التجارة الإقليمية، وهي تدابير من المتوقع أن تعزز التنويع والتصنيع.

٥- وفيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، لاحظ المتكلمون أن الإصلاحات التي أُدخلت قد سعت، في الكثير من الأحيان، إلى تعزيز القدرة التنافسية للبلدان من حيث التكلفة عن طريق تعزيز المرونة في سوق العمل، والسياسات النقدية التي تستهدف مكافحة التضخم، وهي سياسات تميل إلى ضغط الأجور والدخول، ولكنها لم تؤد إلى زيادة العمالة أو الحد من الفقر. وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى خريطة طريق جديدة شاملة لكي توجّه استراتيجيات العمالة. وأوضح آخرون أنه لا ينبغي النظر إلى الفئة السكانية الكبيرة من الشباب كعبء بل كأساس لـ "عائد ديمغرافي" في المستقبل.

٦- وقال عدة متكلمين إن الإحباط الموجود في المنطقة، وكذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية في أنحاء العالم بسبب زيادة عدم المساواة وارتفاع البطالة وحالة عدم التيقن المستمرة في الميدان الاقتصادي، قد أدى إلى "تغيير هائل" على الصعيدين السياسي والاجتماعي. وتطالب شعوب المنطقة وغيرها بمستوى معيشي كريم وبنموذج اقتصادي جديد يتيح نمواً وتنمية أكثر شمولاً للجميع. ورأى عدة متكلمين أن نماذج التنمية السائدة لم تساعد الشعوب في تحقيق تطلعاتها. وثمة حاجة، في هذا السياق، إلى إطار قانوني للحوكمة الرشيدة للشركات وللحوكمة المالية والاقتصادية بغية تكملة المجموعة الواسعة من القواعد والمؤسسات التي أُنشئت لتنظيم التجارة الدولية.

٧- وأكد المتكلمون على أهمية التعاون الإقليمي لمواجهة آثار الأزمة ولحفز النمو. وحثوا الأونكتاد على دعم تقاسم الخبرات والمشورة التقنية وأفضل الممارسات فيما بين مناطق العالم. ورأوا أن تعزيز التعاون الإقليمي يشكل سبيلاً هاماً لخلق حيز سياساتي يتماشى مع ضوابط ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

٨- وشدد عدة متكلمين من المنطقة على أن الوضع الراهن في النظام الاقتصادي العالمي غير مقبول وأن ثمة حاجة إلى توازن جديد من أجل معالجة المشاكل المستمرة. ورأوا أن عدم إيلاء اهتمام كافٍ للتردي الأخلاقي في الحياة الاقتصادية يشكل أحد العوامل التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وأحد الأسباب التي حالت دون أن يتوقع أحد حدوث الأزمة هو أن العالم قد تغاضى عن عيوب النظام القائم. كما أن التمسك بالإيديولوجي بمبدأ

اليد الخفية والثقة العمياء في قدرة السوق على إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي قد أسهما في النمط القائم للأزمة المالية والاقتصادية الدولية المتكررة.

٩- ورأى أحد المتكلمين أن الحكمة المعاصرة قد تجاهلت أن النظام الاقتصادي العالمي، الذي بناه البشر، يتأثر بضعف البشر وعجزهم. وأوضح قائلاً إن شعوب المنطقة العربية تطالب بقدر أكبر من الإنصاف والشمول. ولا يمكن تحقيق هذه التطلعات إلا بمياكل وآليات للحكومة تضع التنمية في صلب اهتماماتها، وترتكز إلى أسس أخلاقية متينة، وتكون مدفوعة بمبدأ القيام بما هو أفضل للصالح العام. ويجب أن يُستكمل العمل التطوري الذي تقوم به الأمم المتحدة بثورة في طريقة التفكير. ويجب أن تستند أي ثقافة جديدة للعلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف إلى وضع الأخلاق في صلب عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي. كما ينبغي تحديد العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين وإعادة النظر في نتائج العولمة التي يقودها المال.

١٠- أخيراً، أشار رئيس الجمعية العامة إلى أنه سيعقد، يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في الجمعية العامة بشأن حالة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢. وأعرب عن أمله في أن توفر هذه المناقشات للدول الأعضاء التي ستجتمع في نيويورك قدراً من التوجيهات مماثلاً للقدرة الذي سمعناه في هذا الجزء الرفيع المستوى وأن تشبع ما أشاعه من أمل.